

توضيح من مجموعة طلال أبوغزاله حول رد أمانة عمان على د. فهد الفانك

بداية يعرف الكثيرون (ويبدو أن أمانة عمان ليست منهم) أن بين الدكتور فهد الفانك ومؤسسة أبوغزاله منافسة مهنية منذ عقود، وله مواقف معلنة ومنشورة ضدها، حالت دون أي اتصال معه حتى اليوم، إلا أنها زادت من احترامها له ولرأيه السديد.

ومن الواضح من رد أمانة عمان الكبرى على مقال الدكتور فهد الفانك بعنوان "إستملك عقارات أبوغزاله العدالة هي الحل" بأن د. الفانك الأكثر إطلاعاً وعلماً بقانون الإستملك وبحيثيات موضوع مشروع العبدلي، مسجلين إحترامنا الكامل له وللأمانة كمؤسسة وطنية نحرص على نزاهتها وننتشر بخدمتها، ونود توضيح ما يلي:

- 1-** إذا كانت توسعة شارع الأمين هي الهدف، فلماذا سمحت الأمانة لمكاتب شركة العبدلي الواقعة عليه وضع حواجز تشقه إلى نصفين ليكون النصف الآخر محجوراً كمواقف سيارات خاص للشركة إلى أن قدمت أبوغزاله شكوى مدعمة بالصور ونشرتها الصحف؟
- 2-** إن شارع الأمين لا يربط شارع الملكة نور وشارع الملك حسين حالياً خلافاً لما ورد في رد الأمانة، والربط وفقاً لآراء مهندسي الطرق غير سليم من الناحية المرورية، وهل هذا هو الشارع الأكثر إكتظاظاً في عمان الكبرى ليعطى هذه الأولوية والإستعجال؟
- 3-** وهل أبوغزاله هو سبب الغابة الاسمنتية لمشروع العبدلي كما ورد في رد الامانة؟ وهل تدعم الأمانة إقامة ما تسميه غابة اسمنتية لتهدم مباني جيدة قائمة؟ وهل نهدم المباني لتنظيم الحدائق ونزيل الحدائق لبنني المباني؟ وهل الحدائق المطلوبة كمتنفس ظهرت هنا صدفة أم أنها من صنع مشروع العبدلي ولمصلحته؟ وهل هذا أفضل موقع لها خدمة للمواطن؟
- 4-** وهل الانتقائية والتعسف في الإكراه على البيع أو الاستملاك هو من المنفعة العامة؟ وهل المنفعة العامة تقضي بوضع منطقة كاملة تحت الدراسة وحظر التصرف فيها إلا لمن وافق على البيع لشركة العبدلي وإلا تستملك أرضه كما حصل فعلاً؟
- 5-** تقول الأمانة أن مشروع العبدلي "التموي" زاد التحديات القائمة في منطقتي العبدلي والشمسياني! وهل من اعتراف أكثر صراحة بأن التوسعة المزعومة هي بسبب المشروع ولصالحه؟
- 6-** وهل قرار الأمانة بإقامة هذا المشروع في هذه المنطقة "المكتظة جداً" (حسب رأي الأمانة) هو قرار صائب؟ أو ليس الأجدى نقل المشروع إلى منطقة أقل اكتظاظاً.

7- وهل بناء ابراج يبيعها أصحابها بسعر ثلاثة آلاف دينار للمتر الهوائي هو عمل "تموي" كما تسميه الأمانة.

8- ومن سيدفع تكاليف الاستملاك الباهظة والأضرار الناتجة عنها وتكاليف المرافق من طرق وحدائق؟ إن كانت الأمانة فإنها لمصيبة كبرى أن تتحمل الدولة مئات الملايين لتحسين مشروع تجاري خاص؟ وإن كانت شركة العبدلي فالمصيبة أكبر لأن ذلك هو الدليل على أن الاستملاك هو لمصلحتها وليس للنفع العام!

9- وهناك أسئلة كثيرة ستظهر لاحقاً حول الاستثناءات والعلاقة الخاصة لصالح شركة العبدلي وآخرها هذه الآليات التي تعمل لها في وضح النهار في منطقة تحت الدراسة وتحت الاستملاك.

ونقتبس من كلمة الدكتور الفانك لأختم بقوله :

" وبانتظار كلمة القضاء الحاسمة أتمنى أن ينتصر حق الملكية على تعسف القوة والنفوذ، وأن يثبت مجدداً أن حقوق المستثمرين مصادرة، وأن الملكية الخاصة لا تنتزع إلا لمصلحة عامة مؤكدة، وأن الأردن بلد قانون ومؤسسات "

صح لسانك يا دكتور فهد. إن علمك واستقلاليتك وجرائك مدرسة نتعلم فيها كل يوم ونستشعر فيها الخير في بلد الخير وفي جريدة الرأي الحر " جريدة الرأي "

مجموعة طلال ابوغزاله